الأمم المتحدة
S/2024/521
مجلس الأمن
Distr.: General
1 July 2024
Arabic
Original: English

أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير الفترة الفاصلة بين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2024، وهو يتضمّن استعراضاً عاماً للتّطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وللأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويسلط التقرير أيضا الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويتطرق إلى المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانيا - التطوّرات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 - اتّسمت الفترة قيد الاستعراض باستمرار العمليات الانتقالية في البلدان التي شهدت تغيرات غير دستورية للحكومات وعمليات انتخابية إيجابية في بعض الدول الساحلية واستمرار تقلب البيئة الإنسانية. كما أدى إعلان بوركينا فاسو ومالي والنيجر قرارها الانسحاب، بأثر فوري، من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 28 كانون الثاني/يناير إلى إثارة أسئلة بشأن مستقبل خطة الجماعة الاقتصادية بشأن العمل الإقليمي. ووجهت هذه الدول الثلاث انتقادات للجماعة الاقتصادية بسبب عدم توفيرها للمساعدة في مجالي مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن، وقيامها بدلا من ذلك بفرض جزاءات صارمة وغير إنسانية عليها. وقد قامت الجماعة الاقتصادية بمبادرات للمصالحة، مثل رفع بعض الجزاءات وتوجيه دعوات للحوار، سعيا منها لتجنب الخروج النهائي لهذه البلدان من الجماعة بحلول موعد انقضاء فترة الإخطار الرسمية المنصوص عليها، وهي سنة واحدة. وفي تلك الأثناء، أدى قرار البلدان الثلاثة الانسحاب من الجماعة الاقتصادية إلى زيادة تقويض الزخم نحو العودة إلى الحكم الدستوري حيث انتهت الحوارات الوطنية التي اختتمت مؤخرا في بوركينا فاسو ومالي بتوصيات تدعم تمديد الفترة الانتقالية إلى عامي 2029 و 2027 على التوالي. وفي خضم القيود الصارمة المفروضة على الحيز المدني والسياسي في غينيا، أكدت السلطات الانتقالية في البلد أيضا تعذر الوفاء بالموعد المحدد للعودة إلى النظام الدستوري في البلد، وهو ما أدى إلى تزايد حدة التوترات

الرجاء إعادة استعمال الورق

مع المعارضة السياسية. وإضافة إلى ذلك، تصاعدت التوترات مجددا بين الدول، على نحو ما يتبين من الأزمة الثنائية بين بنن والنيجر، وكذلك بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار.

3 - وفي تطورات إيجابية، أفضى الانتقال الديمقراطي للسلطة في أعقاب الانتخابات التي جرت في كل من ليبريا والسنغال إلى ظهور قيادة جديدة تعمل على وضع سياسات تعبر عن التطلعات الشعبية إلى التغيير. فعلى سبيل المثال، وفي أعقاب التوترات التي سبقت الانتخابات في السنغال، أعلنت الحكومة الجديدة عن برنامج للإصلاحات يطمح إلى القيام بدور في إصلاحات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

4 - وفيما يتعلق بالأمن، وعلى الرغم من التحسينات المحلية، لا يزال الوضع العام في المنطقة محفوفا بالمخاطر، ولا سيما في منطقة الساحل الوسطى، وهو ما أدى إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل شراكاتها الدولية. وفيما يخص حالة حقوق الإنسان، أدت القيود الشديدة المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع في شتى البلدان إلى الحد بشكل متزايد من الحيز المدني والسياسي. فالحالة الإنسانية ما زالت تبعث على القلق، لأنّ السكان المدنيين مازالوا يعانون بشدة من انعدام الأمن، مع تزايد عدد النازحين. أما المدارس والخدمات الصحية، فهي معطّلة بسبب انعدام الأمن.

ألف - السياسة والحوكمة

5 - في بنن، وعقب صدور حكم عن المحكمة الدستورية في 4 كانون الثاني/يناير، الذي يبرز أوجه عدم الاتساق في قانون الانتخابات، اعتمدت الجمعية الوطنية صيغة منقحة من هذا القانون في 5 آذار/مارس. وتشترط هذه الصيغة المنقحة حصول المرشحين للرئاسة على تزكية ما لا يقل عن 15 في المائة (10 في المائة سابقا) من البرلمانيين أو رؤساء البلديات التابعين لثلاثة أخماس الدوائر الانتخابية على الأقل. وعلاوة على ذلك، ومن أجل الحصول على مقاعد في البرلمان أو في المجالس البلدية، يجب على الأحزاب السياسية الآن أن تحصد 20 في المائة من الأصوات المدلى بها على المستوى الوطني (10 في المائة سابقا). وقد أعربت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني عن قلقها من أن تؤثر هذه التعديلات بشكل سلبي على شمولية العملية الانتخابية وتمثيلها. ومن المقرر أن تُنظم بنن أول انتخابات عامة لها في 2026.

6 - وفي بوركينا فاسو، واصلت السلطات الانتقالية منح الأولوية لاستعادة الأمن والسيطرة على الأراضي التي خرجت من سيطرتها إلى سيطرة الجماعات المسلحة، وبالتالي، فإنها لم تعلن عن موعد جديد للانتخابات، التي كان من المقرر إجراؤها أصلا في تموز/يوليه 2024. وفي 27 آذار/مارس، دعت 11 منظمة من منظمات المجتمع المدني السلطات الانتقالية إلى احترام الدستور وإلى الإفراج من دون شرط أو قيد عن الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي، وذلك في أعقاب رسائل مماثلة كانت قد صدرت عن نقابات عمالية وأحزاب سياسية ووجهاء وحركات لأفراد الشتات. وفي 11 أيار/مايو، أعلنت جماعات أخرى من المجتمع المدني استمرار دعمها للسلطات الانتقالية. وفي 25 أيار/مايو، نظمت السلطات الانتقالية عملية حوار وطني انتهت بالتوقيع على ميثاق انتقالي جديد يمدد الفترة الانتقالية لمدة 60 شهرا أخرى، أي حتى تموز/يوليه 2029.

7 - وفي كابو فيردي، واصلت الحكومة تركيزها على التنمية المستدامة ووقعت في 5 شباط/فبراير إطارا للتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية لأجل تعزيز النمو والعمالة. وفي 8 و 9 نيسان/أبريل، استضافت الحكومة مؤتمرا دوليا بشأن تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والحريات

الأساسية. وفي 10 نيسان/أبريل، وخلال مؤتمر عقد المحيطات لعام 2024، الذي عُقد في برشلونة، دعا الرئيس خوسيه ماريا بيريرا نيفيس، بصفته "الراعي لتحالف عقد المحيطات" التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى اتخاذ إجراءات من أجل التصدي لتغير المناخ، والصيد غير القانوني، والاتجار، ومسائل أخرى.

8 - وفي الفترة الفاصلة بين 1 و 30 نيسان/أبريل، قامت اللجنة الانتخابية المستقلة في كوت ديفوار بتحديث حدود الدوائر الانتخابية استعدادا للانتخابات الرئاسية التي ستجري في 2025. ورغم أنّ هذه العملية تسبق تحديث سجلات الناخبين، فإنّ الجهات الفاعلة في المعارضة انتقدت نتائجها، وأشارت إلى وجود اختلالات في تحديد هذه الدوائر. وبالإضافة إلى ذلك، عين حزب الشعوب الأفريقية - كوت ديفوار، الرئيس السابق لوران غباغبو زعيما له. بيد أنّ غباغبو ليس مؤهلا للترشح للانتخابات بسبب إدانته الجنائية. وفي 22 شباط/فبراير 2024، أصدر الرئيس الحسن واتارا عفوا عن 51 شخصا كانوا قد أدينوا ضمن سياق أزمة ما بعد انتخابات 2020. وكان معظم من تم الإعفاء عنهم من أنصار السيد غباغبو وأنصار رئيس الجمعية الوطنية السابق، غيوم سورو.

9 - وفي غامبيا، أُحرز المزيد من التقدم في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. ففي 29 شباط/فبراير، استحدثت غامبيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجنة فنية مشتركة لإنشاء محكمة مختلطة لمقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عهد الرئيس السابق يحيى جامع. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية في 22 نيسان/أبريل مشروعي قانونين لإنشاء مكتب للمدعي الخاص وآلية خاصة للمساءلة. وفي خضم هذه التطورات، أجرى الرئيس أداما بارو في 15 آذار/مارس تعديلا وزاريا شمل ست وزارات، مع الإبقاء على الوزيرات الثلاث باعتبارهن العنصر النسائي الوحيد في مجلس الوزراء. كما أُحرز تقدم في عملية مراجعة الدستور. وفي 28 أيار/مايو، شرع مجلس الوزراء في مراجعة التعديلات المقترحة على مشروع دستور عام 2020، بصيغتها التي قدمها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بعد إجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. أما إمكانية احترام الآجال التي حددتها الحكومة لإجراء استفتاء دستوري قبل نهاية عام 2024 فهي ما تزال غير مؤكدة، وذلك بالنظر إلى الخطوات القانونية المطلوبة قبل إجراء هذا الاستفتاء.

10 - وفي غانا، عاد المؤتمر الديمقراطي الوطني في 22 كانون الثاني/يناير إلى صفوف اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب التابعة للجنة الانتخابية، وذلك بعد مقاطعة دامت ثلاث سنوات بسبب ما اعتبره المؤتمر عدم حياد من جانب اللجنة الانتخابية. وقد أعطت مشاركة المؤتمر في اللجنة ثقة متجددة في العملية الانتخابية وذلك قبل موعد الانتخابات العامة المقبلة في كانون الأول/ديسمبر. وفي 7 آذار/مارس، نشرت اللجنة الانتخابية الجدول الزمني للانتخابات. وفي اليوم نفسه، اختار زعيمُ المؤتمر الديمقراطي الوطني، الرئيس السابق جون ماهاما، نائبًا له هو نانا جين أوبوكو أغيمانغ، وزير التعليم سابقا.

11 - وفي غينيا، صرح رئيس الوزراء الجديد، أمادو أوري باه، المعين في 27 شباط/فبراير، بأن السلطات الانتقالية ينبغي أن تظل في قائمة "حتى عام 2025 على الأقل"، وذلك في تجاوز للآجال المتفق عليها بشأن إجراء الانتخابات على جميع المستويات في عام 2024. وعلى الرغم من استمرار الحظر على المظاهرات العامة منذ عام 2022، أثار إعلان السيد باه غضبا شعبيا ودعوات للاحتجاج وإدانة قوية من قبل أحزاب المعارضة الرئيسية. وفي 20 آذار/مارس، كررت الجهات الفاعلة في العمل السياسي والمجتمع المدني دعواتها لإجراء حوار شامل، واحترام الجدول الزمني للانتقال، وحذرت من أنها لن تعترف بالمؤسسات

الانتقالية بعد موعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وفي الوقت نفسه، أثار القمع المسلط على الحريات المدنية والسياسية احتجاجات عنيفة في كوناكري في 1 شباط/فبراير وفي كيندیا في 12 آذار/مارس، مما تسبب في تعليق الدراسة مؤقتا بالمدارس والجامعات، وزاد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

12 - وفي غينيا - بيساو، استمرت التوترات السياسية في أعقاب حل البرلمان من قبل الرئيس عمر سيسوكو إمبالو في شهر كانون الأول/ديسمبر 2023. ففي 21 شباط/فبراير، استقال رئيس الوزراء السابق نونو نبيام من منصبه كمستشار خاص للرئيس، وأشار إلى مظالم من بينها "التدخل المستمر للرئيس في عمل المؤسسات الديمقراطية للبلد". وفي خضم حالة عدم اليقين بشأن الجدول الزمني للانتخابات، شرعت وزارة إدارة الإقليم في إجراء التحديثات الروتينية لسجل الناخبين في البلد والشتات في الفترة من 25 آذار/مارس إلى 25 حزيران/يونيه. وفي 28 آذار/مارس، أعلن حزب التجديد الاجتماعي والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو وحركة التناوب الديمقراطي عن إنشاء منتدى جديد لإنقاذ الديمقراطية، ثم نأت هذه الأحزاب بعد ذلك بنفسها عن الرئيس إمبالو. وقد ضمّ المنتدى صوته إلى النداءات التي وجهها *الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو وكابو فيردي* من أجل إنجاز جملة أمور من بينها إعادة فتح البرلمان بالكامل؛ وإجراء الانتخابات الرئاسية فقط في عام 2024.

13 - وفي ليبريا، أدى الرئيس جوزيف بواكاي اليمين الدستورية في 22 كانون الثاني/يناير. وفي 6 آذار/مارس، أعلن عن أنّ مكافحة الفساد هي من الأولويات، وأصدر مرسوما بإنشاء فرقة عمل لاسترداد أصول الدولة. وعقب قرار برلماني مشترك، وقّع الرئيس بواكاي، في 2 أيار/مايو، على أمر تنفيذي يقضي بإنشاء مكتب محكمة جرائم الحرب والجرائم الاقتصادية في ليبريا. وقبل التصويت في البرلمان، حذّر السناتور وأمير الحرب السابق برينس جونسون من "مخاطر زعزعة الاستقرار"، لكنه تراجع في وقت لاحق عن هذه التصريحات.

14 - وفي مالي، أعلنت الحكومة الانتقالية في 25 كانون الثاني/يناير عن الإنهاء الفوري لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. وعقب تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر أن تتم في 27 شباط/فبراير، إلى أجل غير مسمى، شرعت الحكومة الانتقالية في تنفيذ بعض الأعمال التحضيرية التقنية، بما في ذلك بدء تشغيل نظام التسجيل البيومتري. وبمناسبة موعد انتهاء الفترة الانتقالية، المتفق عليه سابقا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمحدد في 26 آذار/مارس، دعت الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى العودة إلى النظام الدستوري. وفي يومي 10 و 11 نيسان/أبريل، علقت السلطات الانتقالية أنشطة الأحزاب السياسية "حتى إشعار آخر". وفي وقت لاحق، قاطعت الأحزاب السياسية الرئيسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني "الحوار بين الأطراف المالية"، الذي أطلقته السلطات في 13 أبريل/نيسان. وانتهى الحوار في 10 أيار/مايو باعتماد 300 توصية، منها توصيات بشأن تمديد الفترة الانتقالية التي يقودها الجيش لمدة ثلاث سنوات، ونددا العديد من المقاطعين للحوار من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بتلك التوصيات، واتهموا السلطات الانتقالية باستغلال الحوار للبقاء في السلطة.

15 - وفي موريتانيا، تمت بسلام الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 29 حزيران/يونيه، وذلك عقب مشاورات وطنية نظمتها الحكومة في الفترة من 9 إلى 15 آذار/مارس من أجل الترويج لعملية شاملة وشفافة. وفي زيارة رسمية إلى نواكشوط في 15 نيسان/أبريل، ناقش وفد وزاري مالي مع الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني جملة مسائل من بينها الحوادث الأمنية العابرة للحدود. وفي 20 نيسان/أبريل، سافر وفد موريتاني برئاسة وزير الدفاع إلى باماكو للاحتجاج رسميا على الحوادث

المتعددة التي استهدفت مدنيين موريتانيين خلال العمليات العسكرية التي أفيدَ أن القوات المسلحة المالية والجهات الأجنبية الشريكة لها قد نفذتها. وفي الوقت نفسه، وخلال الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في 17 شباط/فبراير، تم رسميا انتخاب الرئيس الغزواني رئيسا لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لعام 2024.

16 - وفي النيجر، أصدرت محكمة عسكرية، في 8 كانون الثاني/يناير، حكما بالإفراج المؤقت عن صالح بزوم، نجل الرئيس السابق محمد بازوم، البالغ من العمر 22 سنة، والذي غادر البلد منذ ذلك الحين، فيما لا يزال الرئيس السابق وزوجته وأشخاص آخرون محتجزين بصورة غير قانونية بمقر إقامة الرئيس. وفي 4 نيسان/أبريل، وقّع الجنرال عبد الرحمن تياني، الرئيس الانتقالي للنيجر ورئيس المجلس الوطني لحماية الوطن، مرسوما يقضي بحل المجالس البلدية والجهوية ومجالس المدن. وفي 14 حزيران/يونيه، قررت محكمة الدولة رفع عن رئيس الدولة السابق، الذي وُجهت إليه تهم من بينها التآمر والهجوم بهدف تقويض أمن الدولة أو سلطة الدولية وجريمة الخيانة العظمى.

17 - وفي نيجيريا، وفي ظل تزايد حالة انعدام الأمن وعمليات الاختطاف طلبا للفدية، بما في ذلك داخل منطقة العاصمة الاتحادية، دعت الحكومة في 15 شباط/فبراير إلى إنشاء قوات شرطة على مستوى الولايات، وذلك رهنا بإجراء تعديلات دستورية تسمح بإنشائها. وفي 25 شباط/فبراير، أنشأ الرئيس بولا أحمد تينوبو فريقا استشاريا اقتصاديا ثلاثيا، يتألف من الحكومة الاتحادية ومن حكومات الولايات والقطاع الخاص، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ومعالجة المصاعب التي تفاقمت بسبب ارتفاع التضخم ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية. وفي 26 شباط/فبراير، أنشأ مجلس النواب لجنة مؤلفة من 45 عضوا تم تكليفها بأن تقدم، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025، مراجعة دستورية لمجالات عديدة من بينها هيكل الأمن القومي، وأيضا جُملةً من الإصلاحات القضائية والانتخابية والإصلاحات الأخرى.

18 - وفي السنغال، أصدر الرئيس ماكي سال، في 3 شباط/فبراير، مرسوما يقضي بإلغاء الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في 25 شباط/فبراير، وعلّل ذلك بالمناقشات البرلمانية الجارية بشأن العملية الانتخابية المقبلة وبالادعاءات المتعلقة بحدوث مخالفات في تصديق المجلس الدستوري على المرشحين للرئاسة. وفي 5 شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية الوطنية تعديلا دستوريا يعيد ضبط موعد الانتخابات الرئاسية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2024. وردا على ذلك، نظمت المعارضة ودوائر المجتمع المدني سلسلة من المظاهرات في جميع أنحاء البلد من أجل الاحتجاج على هذا التأجيل. وفي 15 شباط/فبراير، ألغى المجلس الدستوري المرسوم الصادر في 3 شباط/فبراير والتعديل الدستوري الصادر في 5 شباط/فبراير، وحكم بعدم دستورية كلا القانونين التشريعيين. وفي حكم ثان مؤرخ 7 آذار/مارس، قضى المجلس بضرورة إكمال العملية الانتخابية قبل انتهاء ولاية الرئيس سال في 2 نيسان/أبريل. وبالموازاة مع ذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية في 6 آذار/مارس قانون عفو على الجرائم المتعلقة بالاحتجاج أو ذات الدوافع السياسية المرتكبة بين عامي 2021 و 2024. ونتيجة لذلك، تم في 14 آذار/مارس الإفراج عن زعيم المعارضة، عثمان سونكو، وعن المرشح للرئاسة، باسيرو ديوماي فاي. وجرت الانتخابات الرئاسية بسلام في 24 آذار/مارس، وحقق السيد فاي فوزا في الجولة الأولى بنسبة 54 في المائة من الأصوات. وأقر جميع المرشحين للرئاسة، البالغ عددهم 19 مرشحا، بهذا الفوز وذلك قبل تصديق المجلس الدستوري على النتائج في 29 آذار/مارس. وعقب أدائه اليمين الدستورية في 2 نيسان/أبريل، عين الرئيس فاي السيد سونكو رئيسا للوزراء، وكشف هذا الأخير النقاب في 8 نيسان/أبريل عن تشكيلة لحكومة

جديدة مؤلفة من 25 عضـوا. وأعلنت الحكومة الجديدة، التي تضـم أربع نسـاء، أنّ قضـايا فرص العمل، وتخفيف تكاليف المعيشة، والسيادة الاقتصادية، والإصلاحات الانتخابية والقضائية وغيرها من الإصلاحات المؤسسية ستكون بمثابة أولويات بالنسبة الحكومة.

19 - وفي سـيراليون، تمت في 3 كانون الثاني/يناير إدانة الرئيس السـابق إرنسـت باي كوروما بتهمة الخيانة وبتهم أخرى تتعلق بمحاولة الانقلاب المزعومة التي حدثت في 26 تشـرين الثاني/نوفمبر 2023. وعقب تدخل الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، سـافر السـيد كوروما في 19 كانون الثاني/يناير إلى أبوجا لأسباب طبية. وفي الوقت نفسه، بدأت اللجنة المشتركة بين الأحزاب المعنية بمراجعة النظم الانتخابية والهيئات الإدارية، المنشـأة بموجب اتفاق الوحدة الوطنية المبرم في 18 تشـرين الأول/أكتوبر 2023، عملها في 18 كانون الثاني/يناير وسـط اسـتمرار الجدل بين ممثلي الحكومة وحزب المعارضـة الرئيسـي، *مؤتمر الشعب العام*، حول نتائج انتخابات عام 2023.

20 - وفي توغو، اعتمدت الجمعية الوطنية في 19 نيسـان/أبريل مشـروع تعديل دسـتوري، ينص على الانتقال من نظام حكم رئاسـي إلى نظام برلماني. وبموجب هذا الإصـلاح، يحتفظ رئيس الجمهورية، الذي ينتخبه البرلمان لولاية مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، بسلطات التمثيل وضمان الوحدة الوطنية، فيما تنتقل السـلطات التنفيذية إلى دائرة المهام الجديدة لرئيس مجلس الوزراء. ويتولى منصـب رئيس مجلس الوزراء، الذي تنتخبه الجمعية الوطنية لمدة سـت سـنوات، زعيم حزب الأغلبية. وقد واجهت هذه الخطوة مقاومة قوية من قبل أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التي سلطت الضوء على عدم وجود عملية تشاورية شاملة بهذا الشأن قبل اعتماد مشروع قانون التعديل الدستوري. وتم بصورة سلمية إجراء الانتخابات التشـريعية والإقليمية، التي كان من المقرر إجراؤها في 13 نيسـان/أبريل، ثم تأجّلت إلى 29 نيسـان/أبريل؛ وقد حصـل فيها حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية" الحاكم على 108 مقاعد من أصـل 113 مقعدا في الجمعية الوطنية. وفي 6 أيار/مايو، أصدر الرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغبي التعديل الدستوري.

باء - الحالة الأمنية

21 - ظلت الحالة الأمنية في المنطقة تتسم بالنشـاط الإرهابي المتواصـل وبتشـظي الرد الإقليمي عليه، وذلك في أجواء من الديناميات السياسية التي أثرت على الوضع الأمني. وظلت الجماعات المتطرفة العنيفة، مثل *جماعة نصرة الإسلام والمسلمين* المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، تحتفظ بقدرات عملياتية قوية خاصة في منطقة ليبتاكو غورما، وتقوم بمهاجمة الأهداف المدنية والعسكرية.

22 - وفي أعقاب انسـحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في مالي، واستعادة القوات المسلحة المالية لكيدال، استمرت هذه القوات في القيام بعمليات ضد الجهات المسلحة من غير الدول وفي الرد على الهجمات المعقدة. وتبنى *الإطار الاسـتراتيجي الدائم للسـلام*، الذي يضـم عدة جماعات مسلحة في شمال مالي، موقفا دفاعيا أكثر منه هجوميا، حيث أعلن في شباط/فبراير، وفي أعقاب هجوم شنه الجيش المالي، عن رفع حصاره على الطرق الرئيسية المؤدية من الحدود مع الجزائر. وفي الفترة من 3 إلى 27 كانون الثاني/يناير، ورد أن جماعة نصـرة الإسـلام والمسـلمين وميليشـيات الدوزو قد قتلت 45 مدنيا، من بينهم أطفال، وذلك خلال أربع هجمات منفصـلة وقعت في منطقتي موبتي وسـيغو في وسط مالي. وسُجلت أيضـا عمليات توغل متفرقة انطلقت من مالي إلى داخل موريتانيا في سياق عمليات مكافحة

الإرهاب. وفي 7 نيسان/أبريل، نفذت مالي عملية مداهمة لمكافحة الإرهاب على الأراضي الموريتانية، ما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين موريتانيين بجروح.

23 - وما تزال بوركينا فاسو البلد الأكثر تضررا من النشاط الإرهابي، وبالأخص من *جماعة نصرة الإسلام والمسلمين* و*تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى*. وعلى الرغم من إعادة ترتيب القوات العسكرية، واستحداث وحدات تدخل خاصة، واقتناء معدات عسكرية متطورة، ظلت الحكومة تواجه تحديات في استعادة السيطرة على مساحات شاسعة من أراضيها. وقد شملت الحوادث الرئيسية التي وقعت خلال فترة الإبلاغ الهجمات ضد المدنيين التي وقعت في 4 شباط/فبراير في كومونكوي بمقاطعة كوسي، وأسفرت عن مقتل 21 شخصا، وفي 7 شباط/فبراير في كالديواني بمقاطعة غورما، واسفرت عن مقتل 50 شخصا، وفي 25 شباط/فبراير في ثلاث قرى بمقاطعة ياتينغا، وأسفرت عن مقتل 170 شخصا، وفي 28 شباط/فبراير في قريتين بمقاطعة كوموندجاري، وأسفرت عن مقتل أكثر من 60 مدنيا. وقد رفضت السلطات تقريرا لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" يفيد بتورط قوات الأمن في عمليات القتل التي حدثت في ياتينغا، وأعلنت عن فتح تحقيق.

24 - وفي النيجر، سُجل ارتفاع في عدد الوفيات وهو ما يدل على التقلب الشديد للأوضاع الأمنية. فبحسب البيانات الواردة في مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة، كانت هناك 361 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع في الربع الأول من عام 2024، فيما كانت هناك 250 حالة خلال نفس الفترة من عام 2023. وقد أُفيد بمقتل 50 مدنيا خلال غارة جوية نُفّذت لصد هجوم شنه مسلحون في تياوا، بمنطقة تيلابيري، في 5 كانون الثاني/يناير. وورد أنّ الاشتباكات التي وقعت في 19 آذار/مارس بين جهات مسلحة من غير الدول ودورية عسكرية قد أسفرت عن مقتل ما يقرب من 30 مسلحا و 23 جنديا، وهو ما يبرز التأثير الشديد لهذه المواجهات. وعقب انسحاب القوات الفرنسية، في 16 آذار/مارس، أعلنت النيجر عن إنهاء اتفاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتفق البلَدان على جدول زمني للانسحاب المقرر إنهاؤه بحلول 15 أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، عززت النيجر علاقاتها العسكرية مع الاتحاد الروسي وإيران وتركيا كما قامت بتوطيد الجهود العسكرية المنسقة ضمن إطار تحالف دول الساحل، حيث استمرت في إغلاق حدودها مع بنن، على الرغم من رفع العقوبات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

25 - وشهد حوض بحيرة تشاد تدهورا في بيئته الأمنية، متأثرا في ذلك بتعطل العمليات العسكرية المشتركة، المنفذة في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، على إثر الانقلاب العسكري الذي جد في النيجر. وفي الوقت نفسه، تم الإبلاغ عن زيادة في أنشطة المتشددين والمتطرفين في شمال شرق نيجيريا، مما أثار مخاوف بشأن احتمال عودة الجماعات المقاتلة والجماعات المتطرفة العنيفة التي تعتمد تكتيكات التفجيرات الانتحارية المستخدمة من قبل بوكو حرام في السابق. كما شهدت نيجيريا زيادة في عمليات الاختطاف طلباً للفدية، بجميع أنحاء البلد. وشهدت ولايتا بورنو وكادونا عمليتيْ اختطاف كبيرتين حدثتا تباعا في أواخر شباط/فبراير وفي أوائل آذار/مارس، وذهب أكثر من 200 شخص، من بينهم نساء وأطفال نازحون وطلاب، ضحية لكل عملية من هاتين العمليتين.

26 - ولا تزال الحالة في البلدان الساحلية على طول خليج غينيا تبعث على القلق، ولا سيما في شمال بنن وتوغو، وذلك بسبب التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المتطرفة العنيفة التي تعمل انطلاقا من منطقة الساحل الوسطى. ففي 5 آذار/مارس، أدى هجوم شنه إرهابيون مشتبه بهم في ناغودي بمنطقة

سافان، في توغو، إلى مقتل ثمانية مدنيين. وفي يومي 16 و 17 نيسان/أبريل، أسفر هجوم شنه أفراد مسلحون مجهولو الهوية على مركز جمارك مونكاسا، في بنن، عن مقتل ثلاثة أشخاص، من بينهم مدنيان وأحد أفراد قوات الأمن والدفاع في بنن. وردا على هذا التهديد، واصلت الدول الشاطئية تعزيز حدودها الشمالية، ومنها بالأخص غانا وكوت ديفوار اللتان وضعتا نهجا شاملا يدمج الجهود المدنية والعسكرية. ومع ذلك، تتسبب الهجرة من بلدان الساحل في ضغوط إضافية على المناطق الشمالية لهذه البلدان، الضعيفة أصلا، مما يساهم في ظهور توترات اجتماعية وصعوبات اقتصادية.

27 - وظلّ التشتت يهيمن على الجهود الرامية إلى صياغة استجابة إقليمية منسقة للتهديد المتزايد للإرهاب والجريمة المنظمة. ففي خضم التحالفات المتغيرة، واجهت مبادرة أكرا والقوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من الجهود التعاونية عقبات كبيرة تعود إلى أسباب من بينها تباين الأولويات الوطنية وقيود التمويل.

28 - وسجلت وكالات إنفاذ القانون رقما قياسيا مرتفعا في مضبوطات المخدرات. ففي آذار/مارس، تم ضبط 10,6 أطنان من الكوكايين على متن سفينة صيد ترفع العلم البرازيلي في خليج غينيا، وشكل ذلك أكبر عملية ضبط للكوكايين في غرب أفريقيا منذ أكثر من عشر سنوات. وفي نيسان/أبريل، ضبطت السنغال 1,1 طن من الكوكايين داخل شاحنة في كيديرا، على الحدود مع مالي، فيما أُلقي القبض في لشبونة على شخصيتين سياسيتين من غينيا - بيساو، وهما المدعي العام إدواردو مانكانها وعضو البرلمان مانويل إيرينيو ناسيمينتو لوبيس، وذلك في علاقة بالاتجار بالمخدرات. وفي 7 أيار/مايو، تمت في كوت ديفوار إدانة 13 شخصا بتهمة الاتجار بالمخدرات وحُكم عليهم بالسجن لمدة عشر سنوات، وذلك بعد أن تم في نيسان/أبريل 2022 ضبط طُنَيْن من الكوكايين في أبيدجان وسان بيدرو.

29 - وفيما يتعلق بالقرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر، استمر الاتجاه نحو الانخفاض الذي لوحظ في عدد الحوادث على مدى السنوات الماضية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وحتى 31 آذار/مارس، لم تسجل سوى حادثة واحدة.

جيم - السياق الاجتماعي والاقتصادي

30 - في تقرير صدر في نيسان/أبريل، توقع صندوق النقد الدولي حدوث تحسن الأداء الاقتصادي لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبمعدل نمو نسبته4,1 في المائة في عام 2024. ومع ذلك، تظل التوقعات مرهونة بالعوامل الإقليمية والعالمية، بما في ذلك العواقب المترتبة على إعلان انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وربما من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. ومعدل النمو هذا أعلى من المتوسط المسجل في السنوات السابقة ولكنه قد يظل غير كاف للتخفيف من حدة الفقر في المنطقة ووضعها على مسار التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون للآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة نتيجة الخروج النهائي من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تداعيات شتى، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان غير الساحلية وبلدان الجوار، وحرية حركة العمالة وحركة رأس المال، وفي الإيرادات الحكومية، نظرا لاعتماد هذه البلدان بدرجة كبيرة على ضرائب التجارة الدولية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، تتجه نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الاستقرار، ولكنها تظل مرتفعة. وبعد مرور عامين دون الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، أصدرت كوت ديفوار في كانون الثاني/يناير 2024 بنجاح سندا جديدا من سندات اليورو، تلتها بنن، وإن ظلت أسعار الفائدة مرتفعة.

31 - وعموما، لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بطيئا. إضافة إلى ذلك، لا تزال بلدان منطقة الساحل مصنفة ضمن المراتب الدنيا فيما يتعلق بدليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية[1]. وتمثل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية مجتمعةً عوامل حاسمة في سياق التحديات السياسية والأمنية المستمرة في المنطقة.

دال - سياق العمل الإنساني

32 - استمر تدهور الوضع الإنساني في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث ظهرت سلسلة من الأزمات المترابطة والمتعددة الأبعاد التي أدت إلى زيادة طفيفة في عدد السكان المحتاجين. وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج 25,8 مليون شخص في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام 2024.

33 - وفي جميع أنحاء المنطقة، عانى 32,9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي خلال الفترة الفاصلة بين آذار/مارس وأيار/مايو، وذلك في مقابل 28,4 مليون شخص خلال الفترة نفسها من عام 2023؛ ويعود السبب في ذلك بالأساس إلى تفاقم الوضع في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. ونسبيا، سُجّلت أكبر الزيادات في كل من نيجيريا وغينيا، وبنسبة 41 في المائة و 67 في المائة على التوالي.

34 - ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، سُجلت أيضا زيادة في أعداد النازحين، سواء داخليا أم عبر الحدود. وفي 31 آذار/مارس، كان هناك أكثر من 6,2 مليون نازح داخلي في كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، وهو رقم يزيد عن الرقم المسجل في التقرير الأخير، وقدره حوالي خمسة ملايين نازح. وعلاوة على ذلك، كان هناك، حتى 19 نيسان/أبريل، ما يقرب من 000 630 لاجئ وطالب لجوء في هذه البلدان الأربعة، إضافة إلى حوالي 000 127 لاجئ وطالب لجوء في موريتانيا وحوالي 861 120 في بنن وكوت ديفوار وغانا وتوغو مجتمعةً.

35 - وقد أثر انعدام الأمن أيضا على الوصول إلى الخدمات الأساسية. فحتى 23 أيار/مايو، ظل عدد المدارس المغلقة مرتفعا عند مستوى 216 8 مدرسة في كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر، واستأثرت بوركينا فاسو بنصف هذا العدد، وتضرر ما يقرب من 1,62 مليون طفل. إضافة إلى ذلك، كان هناك أيضا 478 مركزا صحيا معطلا عن العمل في هذه البلدان الثلاثة.

36 - ولا يزال ضمان الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا، ومنها النساء والفتيات والأطفال والنازحين، يمثل أولوية. واتسم سياق عمل الوكالات الإنسانية بالصعوبة نظرا لانعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول بالخدمات، والقيود اللوجستية الأخرى السائدة بالأخص في منطقة الساحل الوسطى. وعلاوة على ذلك، وحتى 23 أيار/مايو، لم يتم تلقي سوى نسبة 13 في المائة من أصل مبلغ 3,2 بلايين دولار المطلوب لخطط الاستجابة الإنسانية الموجهة إلى بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، التي تستهدف 15 مليون شخص. ومن دون تمويل إضافي، سيظل الملايين من الأشخاص الضعفاء دون دعم حيوي.

(1) United Nations Development Programme (UNDP), *Sahel Human Development Report 2023*، (متاح على الرابط التالي: www.undp.org/africa/publications/sahel-human-development-report-2023، دليل التنمية البشرية (انظر: https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI).

هاء - حقوق الإنسان

37 - ظلت الحالة العامة لحقوق الإنسان تواجه تراجعا في الحيز المدني والسياسي، ولا سيما داخل البلدان التي تمر بمراحل انتقالية سياسية. ففي هذه البلدان، تم حظر الاحتجاجات وازداد التضييق على حرية التعبير. وفي النيجر، تم تعليق أنشطة "دار الصحافة" في 31 كانون الثاني/يناير. وفي غينيا، صدر في 28 شباط/فبراير حكم الاستئناف على الأمين العام لاتحاد الصحفيين في غينيا، سيكو جمال بينديسا، بالسجن لمدة ثلاثة أشهر، منها شهر وستة أيام سجنا نافذا مع وقف تنفيذ المدة المتبقية، وذلك بسبب مشاركته في تجمع عام غير مصرح به وتهديد النظام والأمن العامين. وقد أُطلق سراحه في 28 شباط/فبراير. وتسبب الإعلان عن هذا الحكم في مظاهرة استمرت يومين للمطالبة بالإفراج عنه. وفيما يتعلق بالحالة في مالي، أعرب الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي عن شجبه لبيئة "القمع المنهجي". وكان ذلك ردا على قيام الحكومة بمنع تشكيل الجمعيات من دون إذن مسبق؛ وتعليق أنشطة الأحزاب السياسية "للحفاظ على النظام العام"، وإصدار الأوامر إلى جميع وسائل الإعلام بالتوقف عن "بث ونشر أنشطة" الأحزاب والجمعيات السياسية. وبشكل علني، أعربت عدة جهات فاعلة أخرى عن قلقها إزاء قرارات الحكومة، ومن تلك الجهات اللجنةُ الوطنية لحقوق الإنسان في مالي؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والعديد من الأحزاب السياسية في مالي. وفي بوركينا فاسو، تم توثيق عدة حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي. كما أفاد المدافعون عن حقوق الإنسان بأنه قد تم قسرا، وفي إطار التعبئة العامة في البلد، تجنيد نشطاء المجتمع المدني والمعارضين السياسيين.

38 - وبالمثل، خضع الحق في حرية التجمع للقيود في كل من غامبيا وموريتانيا والسنغال وتوغو. ووفقا لمصادر رسمية، قتل ما لا يقل عن 50 شخصا في غينيا وأربعة في السنغال ضمن سياق احتجاجات غير مصرح بها. وفي غينيا - بيساو، تم حظر المظاهرات في جميع أنحاء البلد اعتبارا من 15 كانون الثاني/يناير. وفي 18 أيار/مايو، اعتقلت شرطة النظام العام ما يقرب من 100 متظاهر بعد تنظيمهم لمسيرة سلمية دعت إليها الجبهة الشعبية. وقد تم في غضون 24 ساعة الإفراد عن معظم المعتقلين، لكنّ تسعة أفراد أُفرج عنهم في 27 أيار/مايو بعد أن أصدر أحد القضاة أمرا بالإفراج عنهم في 24 أيار/مايو. وزعم بعض المعتقلين أنهم قد تعرضوا لسوء المعاملة البدنية والنفسية في السجن على أيدي قوات الأمن. وقد أثارت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين مخاوف جدية بشأن ترهيب المحامين والمدعين العامين والقضاة المشاركين في محاكمة المحتجزين في إطار محاولة الانقلاب التي تم إحباطها في شباط/فبراير 2022. وفي 31 أيار/مايو توفي أحد هؤلاء المحتجزين.

39 - واتخذت غامبيا وليبريا خطوات هامة نحو إنشاء آليات للتصدي للإفلات من العقاب ضمن سياق العدالة الانتقالية. وشهدت المحاكمة في غينيا على الجرائم المرتكبة خلال مجزرة الملعب الرياضي في كوناكري، التي وقعت في 28 أيلول/سبتمبر 2009، تقدما كبيرا واقتربت من مرحلة النطق بالحكم. وسينظر عند صدور الحكم في إعادة تصنيف الجرائم كجرائم ضد الإنسانية، وذلك بناء على طلب قدمه الادعاء في 7 آذار/مارس. وقد واجهت المحاكمة أيضا صعوبات فيما يتعلق بحماية الضحايا والشهود، لا سيما وأن المشتبه به الرئيسي كلود بيفي لا يزال طليقا بعد فراره من السجن في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتعمل السلطات الغينية على وضع قانون بشأن التعويضات الإدارية للضحايا الذين لديهم احتياجات ماسة. وفي السنغال، أدى قانون العفو الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في 6 آذار/مارس إلى الإفراج عن العديد من المحتجزين. ومع ذلك، فقد أثار هذا القانون مخاوف بشأن الإفلات من العقاب وعدم وجود سبل انتصاف

قضائية كافية لما يقرب من 44 شخصا قتلوا خلال الفترة الفاصلة بين عامي 2021 و 2024 ضمن سياق المظاهرات السياسية. وفي غامبيا، ألقي القبض في 30 أيار/مايو على عضوين من أعضاء الحزب الديمقراطي المتحد المعارض، هما إبريما ديبا وباكاري سيلا، وتم احتجازهما بتهمة التحريض على الفتنة. ثم أُفرج عنهما بكفالة في 4 حزيران/يونيه. وقد أحيلت قضيتهما إلى المحكمة حيث تتواصل جلسات الاستماع ذات الصلة.

واو - الشؤون الجنسانية

40 - لم يكن هناك خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم يُذكر فيما يتعلق بتمثيل المرأة داخل هيئات صنع القرار. فقد سجلت نسبة النساء في الحكومتين المعينتين حديثا في كل من غينيا والسنغال انخفاضا مقارنة بالحكومتين السابقتين. ودعت منظمات المجتمع المدني والقيادات النسائية إلى زيادة التمثيل السياسي للمرأة داخل البلدان التي تشهد إجراء انتخابات في عام 2024. فعلى سبيل المثال، طالبت عضوات البرلمان الـ 29، خلال اجتماع لهن مع رئيس بنن باتريس تالون، بتخصيص حصة للمرأة بنسبة 30 في المائة في التمثيل داخل الجمعية الوطنية والحكومات المحلية. وفي منطقة الساحل الوسطى، دعت المنظمات النسائية إلى مشاركة أقوى للمرأة ضمن الهياكل الانتقالية.

41 - وفي غامبيا، أثارت المداولات البرلمانية الجارية بشأن مشروع قانون مقدم من أحد الأعضاء، لأجل إلغاء الحظر المفروض في عام 2015 على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مخاوف بشأن المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات ورفاههن واستقلاليتهن الجسدية وسط تراجع عام في حقوق الفتيات والنساء. وفي غانا، أقر البرلمان مشروع قانون قدمه أحد الأعضاء بشأن "حقوق الإنسان الجنسية وقيم الأسرة الغانية" من شانه أن يفرض قيودا واسعة النطاق على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. ولم يتخذ الرئيس بعد إجراء بشأن مشروع القانون، وذكّر بوجود قضايا معروضة على المحكمة العليا للطعن في دستورية مشروع القانون.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

42 - في خضم حالة إقليمية سريعة التطور، اضطلع الممثل الخاص بأنشطة إقليمية ودولية للدعوة وبذل المساعي الحميدة، وعمل عن كثب مع المنسقين المقيمين ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لأجل دعم مبادرات الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضمن السياقات الانتقالية، ولمساعدة بلدان المنطقة على النهوض بالحوكمة الديمقراطية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وتوطيد السلام.

43 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الممثل الخاص عن كثب مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تيسير التقارب بين المنظمة ودول الساحل الأعضاء الثلاث التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وفي أعقاب إعلان هذه الحكومات الانتقالية الثلاث

انسحابها من هذه الجماعة، دعا الممثل الخاص إلى إجراء حوار بنّاء يخدم السلام ويلبي احتياجات الشعوب المعنية. وشارك في الدورة الوزارية الاستثنائية لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي مؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللذين عقدا في 8 و 24 شباط/فبراير تباعا، في أبوجا، حيث حذر من أن الانسحاب قد يؤدي إلى تفاقم التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في المنطقة دون الإقليمية، ورحب بتدابير المصالحة التي اعتمدتها الهيئة. وفي وقت لاحق، قام رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برفع جزء كبير من الجزاءات المفروضة على النيجر، وبإزالة القيود المفروضة على مالي، ودعوا البلدان الأربعة التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية إلى حضور الاجتماعات التقنية والاجتماعات المتعلقة بالأمن، مع الاستمرار في استبعادها من هياكل صنع القرار الرئيسية.

44 - ولتيسير الحوار بين بلدان الساحل الأوسط والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، زار الممثل الخاص بوركينا فاسو والنيجر ومالي في الفترات من 5 إلى 8 آذار/مارس، ومن 25 إلى 29 آذار/مارس، ومن 29 إلى 31 أيار/مايو، على التوالي، وذلك من أجل إجراء مشاورات مع السلطات الوطنية، والشركاء الدبلوماسيين، وشركاء الأمم المتحدة، والمجتمع المدني. وفي هذه البلدان الثلاثة كلها، اعترف الممثل الخاص بسيادتها الوطنية، وشجع في الوقت نفسه السلطات على الدخول في حوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الحفاظ على مكاسب التكامل الإقليمي. وشدد على ما يكتسيه وصول منظمات المساعدة الإنسانية من أهمية قصوى في التخفيف المعاناة، وأكد من جديد التزام الأمم المتحدة بمواصلة الحضور وتقديم الخدمات. وفي نيامي، شدد الممثل الخاص على ضرورة تخصيص وزارة مكرسة للشؤون الجنسانية، وذلك بالنظر إلى التحذيرات الواردة من المنظمات النسائية بشأن التراجع المسجل في مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

45 - وعلى خلفية التوترات التي سبقت الانتخابات في السنغال، أجرى الممثل الخاص مشاورات مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية السياسية والانتخابية السنغالية من أجل المساعدة على استعادة التعايش السلمي ومنع المزيد من تصعيد الاحتجاجات العنيفة. واجتمع الممثل الخاص أيضا مع المنسق المقيم من أجل التأكد من اتباع نهج متسق فيما بين كيانات الأمم المتحدة الوطنية والإقليمية في داكار. وشدد الممثل الخاص، في اجتماعاته مع هذه الأطراف، على ضرورة الحرص على إجراء الانتخابات في الوقت المناسب وفقا للأحكام الدستورية، وذلك من خلال إجراء حوار شامل بين الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسات السياسية. كما شدد على ضرورة الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية للسنغال باعتبارها رصيدا حاسما للاستقرار الإقليمي.

46 - وعلى هامش مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في بانجول، يومي 3 و 4 أيار/مايو، التقى الممثل الخاص بوزيري الخارجية والعدل في غامبيا، من بين أطراف معنية أخرى، وذلك من أجل تعزيز الدعم لعملية العدالة الانتقالية. وقدم الوزيران تأكيدات ببذل كل الجهود من أجل التأكد من عدم اعتماد مشروع قانون إلغاء تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

47 - وواصل الممثل الخاص الترويج لأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتزام كابو فيردي بالحكم الديمقراطي. فقد حضر، في يومي 8 و 9 نيسان/أبريل، المؤتمر الدولي المعني بالحرية والديمقراطية والحوكمة الرشيدة في سال، حيث أكد من جديد دعم الأمم المتحدة لإقامة منصة إقليمية شبابية في إطار متابعة *"نداء منديلو"* للعمل على تمكين الشابات والشباب من أجل استدامة السلام والأمن في غرب أفريقيا

ومنطقة الساحل" المعتمد في منتدى شباب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي نظمته في عام 2023 كل من كابو فيردي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

48 - بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، عقد الممثل الخاص مشاورات ثنائية يوم 6 شباط/فبراير ويومي 5 و 6 آذار/مارس في كل من نيجيريا والكاميرون، تباعا، حيث اتفق الطرفان على عدم إحالة مجالات الخلاف المتبقية إلى محكمة العدل الدولية خلافا لما كانا يعتزمان القيام به في السابق، وأكدا بدلا من ذلك التزامهما بالتعاون. ووفقا لما هو مقرر، أُحرز أيضا تقدم في وضع العلامات الحدودية، حيث تم نصب 254 عمودا إضافيا، ليبقى بذلك 229 عمودا من إجمالي عدد متوقع قدره 696 2 عمودا. وفيما يتعلق ببناء السلام والتنمية المجتمعية، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة على الانتهاء من تقييم الاحتياجات، لتستفيد من ذلك 169 قرية في كلا البلدين.

جيم - تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والأخطار الشاملة التي تتهدد السلام والأمن

49 - قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتعزيز جهوده التعاونية مع الأمم المتحدة ومع الجهات الشريكة الأخرى، وذلك في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ففي يومي 8 و 9 شباط/فبراير، عقد المكتب مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في ليبرفيل اجتماعات للدوائر المكتبية من أجل استعراض خطط العمل المشتركة لأغراض المبادرات المتعلقة بالأمن المناخي وحقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد. وفي يومي 22 و 23 شباط/فبراير، شارك المكتب في اجتماع استشاري إقليمي عقد في أبوجا لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في غرب أفريقيا، الذي يهدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني في عمليات صنع القرار داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

50 - وفي 21 آذار/مارس، شارك المكتب في حوار إقليمي حول الأمن الوطني وحماية اللاجئين، نظمته في لومي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة توغو، وشدد على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين دول المنطقة والأطراف الشريكة. وفي يومي 9 و 10 أيار/مايو، عقد المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعات في داكار للدوائر المكتبية، تخللها تبادل للآراء على المستوى الرئيسي عملا بأحكام مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في 8 شباط/فبراير، وأيضا تفاعل مشترك مع المديرين الإقليميين للأمم المتحدة.

1 - ديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة

51 - واصل المكتب تعاونه الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي للتحديات عبر الإقليمية المتصلة بديناميات النزاع بين المزارعين والرعاة. وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والأطراف الشريكة لهما بإنشاء مستودع متعدد اللغات بالممارسات الجيدة ودليل للمزارعين والرعاة، تم تقديمهما إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إقرارهما.

2 - حوض بحيرة تشاد

52 - في أعقاب القرارات التي اتخذتها في أيلول/سبتمبر 2023 اللجنةُ التوجيهية للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي المرونة في المناطق المتضررة من بوكو حرام بمنطقة حوض بحيرة تشاد، شُرع في شهر آذار/مارس في تقييم عملية تنفيذ الاستراتيجية الممتدة على خمس سنوات.

3 - استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

53 - عقب الاجتماعين اللذين عقدهما الممثل الخاص مع الأمين العام لاتحاد نهر مانو في عام 2023، وقع المكتب والاتحاد في 1 آذار/مارس على إطار للتعاون خلال الفترة 2024-2026 ويهدف الإطار إلى دعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد لأمن المعابر الحدودية.

4 - القرصنة والسطو المسلح في البحر داخل خليج غينيا

54 - واصل المكتب العمل مع الجهات الشريكة على تقييم عملية تفعيل هيكل ياوندي للأمن البحري. وفي 9 نيسان/أبريل، زار الممثل الخاص مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات في كابو فيردي، الذي تم تفعيله حديثا، وأثنى خلال هذه الزيارة على سلطات كابو فيردي لالتزامها بمكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة، وتعهد بتقديم المزيد من الدعم من الأمم المتحدة.

55 - وفي 18 نيسان/أبريل، شارك المكتب في الاجتماع السنوي الرابع لكبار المسؤولين في مؤسسات مركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، الذي عقد في أبوجا لتقييم عمليات المركز ومجالات تنشيطه. وكنتيجة رئيسية، أقرّ الاجتماع واعتمد خطط العمل المقترحة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل دعم تنقيح مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا (مدونة ياوندي لقواعد السلوك)، وكذلك خطط العمل المقترحة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ولمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل دعم تقييم هيكل ياوندي. وفي 23 نيسان/أبريل، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعا تنسيقيا لاقتراح سبيل للمضي قدما في هذه العمليات.

5 - الإرهاب والتطرف العنيف

56 - قررت هيئة رؤساء الدول والحكومات بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، خلال مؤتمر القمة الذي عقدته في 24 شباط/فبراير، تفعيل القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بمكافحة الإرهاب. وسيشمل هذا التفعيل الربط بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وبالقوة الناشئة في إطار مبادرة أكرا، باعتبارهما من الأدوات التنفيذية. وفي وقت لاحق، أوفدت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في يومي 19 و 20 آذار/مارس، بعثة تقنية إلى الأمانة التنفيذية لمبادرة أكرا في أكرا لزيادة تعميق التعاون التنفيذي. وفي غضون ذلك، اجتمع رؤساء أركان الدفاع من بوركينا فاسو ومالي والنيجر في نيامي في 6 آذار/مارس لمناقشة مسألة استحداث إطار منسق لتعاون البلدان الثلاثة في مجال مكافحة الإرهاب.

57 - وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قام المكتب في الفترة من 12 إلى 16 شباط/فبراير ببعثة إلى كوت ديفوار من أجل الوقوف على التحديات وأفضل الممارسات في مجال منع

التطرف العنيف. وقام الفريقُ بزيارة إلى الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب في جاكفيل وإلى كيانات أخرى، وسلط الضوء على الدور المحتمل لكوت ديفوار كحليف رئيسي في مكافحة الإرهاب داخل المنطقة، وعلى الاستفادة من نهجها الشامل.

58 - ولتعزيز التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات من أجل التصدي لتطور خطر الإرهاب في أفريقيا، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، نظمت حكومة نيجيريا في أبوجا في يومي 22 و 23 نيسان/أبريل اجتماعا أفريقيا رفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب. وشارك الممثل الخاص في هذا الحدث، وعقد اجتماعات ثنائية على الهامش مع ممثلين رفيعي المستوى من غانا ونيجيريا والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث حصل منهم على تأييدهم لمسألة الاستفادة من مبادرة أكرا لتعزيز العلاقات بين بلدان الساحل الوسطى والبلدان الساحلية.

6 - الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ

59 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل النهوض بتنفيذ نداء داكار للعمل لعام 2022، وركز في ذلك على تعزيز الشراكات والبحوث التحليلية. وفي الفترة الفاصلة بين 7 و 10 شباط/فبراير، قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتطوير خطة عمل مشتركة بشأن المناخ والسلام والأمن، تنطوي على أنشطة مقرر للتنفيذ طوال عام 2024 منها إجراء تقييمات مشتركة للمخاطر في دول خليج غينيا وحوض بحيرة تشاد. وقدّم المكتبان أيضا المساعدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في عملية استعراض وتطوير بروتوكولات الترحال الرعوي. وإضافة إلى ذلك، أسهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، خلال حلقة عمل عقدت في أبوجا في الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير، في وضع استراتيجية إقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز القدرة على الصمود في غرب أفريقيا، تنطوي على سياسات على المستويات الإقليمي والوطني والمجتمعي.

60 - وفي أيار/مايو، أصدر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وثيقة استراتيجية بعنوان "المسالك المؤدية من تغير المناخ إلى النزاعات والإخلال بالسلام"، تحدد الروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن وتضبط المسارات الرئيسية لتعاطي المكتب مع الجهات الشريكة.

61 - ولتعزيز الشراكات من خلال التعاون، شارك المكتب في أول حوار استراتيجي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن السلام والأمن المناخيين، عقد في الفترة من 3 إلى 5 أيار/مايو في ستوكهولم، حيث ركزت المناقشات فيه على الفرص السانحة لبذل المساعي الحميدة، وحل النزاعات المجتمعية، واستخدام دبلوماسية المياه، والحصول على تمويلات العمل المناخي، وإيجاد السبل لتعزيز المبادرات والتحليلات على المستوى الإقليمي. وفي ستوكهولم أيضا، شارك المكتب، خلال الفترة من 6 إلى 8 أيار/مايو، في المنتدى المعني بالسلام والتنمية، حيث قام بعرض الممارسات الجيدة بشأن تكامل مبادراته في مجال العمل المناخي داخل غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وخلال أحد المنتديات الإقليمية التي عُقدت في أبوجا، يومي 25 و 26 أيار/مايو، أسهم المكتب في وضع التنبؤات الجوية الموسمية لعام 2024 بالنسبة لمناطق الساحل من غرب أفريقيا. وأنشأ هذا المنتدى أيضا فريقا عاملا إقليميا معنيا بتغير المناخ والأمن، تتولى تنسيقه سلطة ليبتاكو - غورما، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من بين جهات أخرى.

7 - إصلاح قطاع الأمن، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية

62 - في 17 نيسان/أبريل، أطلق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريرا بحثيا عن الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل، وذلك في إطار مشروع منطقة الساحل لتقييم خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويسلط التقرير الضوء على تزايد الضبطيات الكبيرة من مادة الكوكايين داخل بلدان الساحل، التي انتقل متوسط عددها من 13 كيلوغراما سنويا في الفترة 2015-2020 إلى 466 1 كيلوغراما في عام 2022، وقد ورد الإبلاغ عن الجزء الأكبر من هذه الضبطيات في كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ويوثق التقرير أيضا تورط مختلف الجماعات المسلحة في الاتجار بالمخدرات، مما يقوض السلام والاستقرار في المنطقة.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

63 - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الحوار مع مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل ومع سائر كيانات الأمم المتحدة، بشأن تعزيز هيكل حوكمة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد أفضى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ محور العمل الإنساني والتنمية والسلام إلى إنشاء منبر للحوار غير الرسمي بشأن السياسات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في منطقة الساحل، وإلى إقامة شبكة للممارسة المهنية المعنية بهذا المحور في كانون الثاني/يناير. وعلاوة على ذلك، وفي الفترة الفاصلة بين 23 و 29 آذار/مارس، ذهب المنسق الخاص والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بعثات إلى كل من بوركينا فاسو وغينيا ومالي وموريتانيا، وذلك من أجل الدعوة إلى مشاركة الحكومات في مبادرات التنمية المتوافقة مع خطة عام 2030. وفي 24 و 25 حزيران/يونيه، عُقد في داكار الاجتماع السادس عشر للجنة التوجيهية للاستراتيجية. وقامت اللجنة التوجيهية بتحليل الآثار المترتبة على التغييرات الهامة المستجدة في جميع أنحاء المنطقة فيما يتعلق بالعمل مع الدول الأعضاء وكذلك بالنسبة لوجود الأمم المتحدة ونموذج أعمالها. وتناولت اللجنة التوجيهية في اجتماعها كذلك دور الاستراتيجية بوصفها استراتيجية شاملة لتوجيه الأمم المتحدة في شراكاتها، ولا سيما مع المؤسسات المالية، من أجل التصدي للتحديات العابرة للحدود، وفي النُهج التي تتبعها من أجل تعبئة الموارد.

هاء - تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

64 - استمر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التعاون مع شركائه على تعزيز الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ففي 25 كانون الثاني/يناير، وبالتعاون مع المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في داكار، نظّم المكتب اجتماعا تناول تحديات حقوق الإنسان ضمن سياق العمليات الانتخابية. وفي سياق التحضير لتنظيم الانتخابات التشريعية في توغو، قدم المكتب الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توغو وساعدها على إعلاء الحق في حرية التعبير والتجمع. وإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة الفاصلة بين 26 شباط/فبراير و 1 آذار/مارس، نظم المكتب والمجلس الوطني للشباب في توغو حلقة عمل في لومي، أسفرت عن قيام أكثر من 100 جهة صاحبة مصلحة باعتماد إعلان تلتزم فيه بإجراء انتخابات سلمية.

65 - وفي داكار، وخلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 نيسان/أبريل، قام المكتب بتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية في المنتدى المشترك الأول للآليات الخاصة التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وخلال الفترة الفاصلة بين 11 و 13 أيار/مايو، ساعد المكتب، في بانجول، على تنظيم منتدى المنظمات غير الحكومية، الذي يسبق انعقاد الدورة التاسعة والسبعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

66 - وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، نظم المكتب وبنك التنمية الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في 4 آذار/مارس منتدى إلكتروني عن التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، قام المشاركون خلاله بتحديد الاستراتيجيات والإجراءات التعاونية اللازمة لتعزيز ريادة الأعمال النسائية والإدماج الاقتصادي للمرأة. وواصل المكتب دعم الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وخلال اجتماع افتراضي عقد في 27 شباط/فبراير مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أبرز الفريق العامل ضرورة الدفاع عن حقوق النساء والشباب في خضم التحولات المستمرة عقب التغييرات غير الدستورية للحكومات والتحديات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل، وذكّر بأهمية مشاركة المجتمع المدني. وتم خلال جلستين من جلسات التحاور المواضيعية، عقدتا في 18 نيسان/أبريل وفي 21 أيار/مايو، تناول جملة من المسائل من بينها استعراض مدى تنفيذ الولاية الموكلة إلى المكتب بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي الفترة من 22 إلى 24 نيسان/أبريل، شارك المكتب في الاجتماع السنوي الأول للفريق التوجيهي الإقليمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك من أجل تعزيز رصد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والإبلاغ عنها.

67 - وفيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن، نظم المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، في الفترة من 27 إلى 29 أيار/مايو، قمة أصوات الشباب من أجل التغيير في كوتونو، التي ركزت على الابتكار الرقمي لتعزيز الشمولية بما يتماشى مع أطر سياسات الجماعة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة. وفي يومي 6 و 7 ثم في 13 و 14 حزيران/يونيه، وفي إطار مشروع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية بشأن تعزيز القدرات الوطنية للشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا، أطلق المكتب وصندوق الأمم المتحدة للسكان تحالفا وطنيا للشباب والسلام والأمن في كل من ليبيريا وبنن. وسيقوم هذان التحالفان اللذان يضمان السلطات الوطنية ومجموعات الشباب بتنسيق الجهود على المستوى القطري لوضع خطط عمل وطنية بشأن الشباب والسلام والأمن، وبالتالي تطبيق نهج محلية في تنفيذ القرارات 2250 (2015) و 2419 (2018) و 2535 (2020).

رابعا - ملاحظات وتوصيات

68 - رغم أن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تواجهان تحديات معقدة تتسم بانعدام الأمن داخل مساحات شاسعة من منطقة الساحل وعدم كفاية التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة والانتكاسات الديمقراطية، بالاقتران مع عدم إحراز تقدم في العودة إلى النظام الدستوري في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية، فإنني ما زلت أشعر بالتفاؤل لما أرى من استمرار تعزيز الحكم الديمقراطي في بعض البلدان، ولا سيما في السنغال، حيث أظهر دور المجلس الدستوري في حل التوترات السابقة للانتخابات مرة أخرى الأهمية الحاسمة للمؤسسات القائمة على سيادة القانون الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة. كما أظهرت غانا قوة مؤسساتها الديمقراطية، وذلك بوسائل منها عمليات الترشيح داخل الأحزاب. وأنا أرحب بجهود المصالحة

الوطنية في كوت ديفوار وأناشد أصحاب المصلحة الوطنيين وهيئات إدارة الانتخابات أن يحرصوا على أن تجري الاستعدادات للانتخابات المقبلة في عام 2025 في إطار تشاركي وشامل للجميع.

69 - وأكرّر دعوتي إلى الجهات الفاعلة السياسية في سيراليون بأن تشارك بشكل بناء في التنفيذ التام لنص وروح اتفاق الوحدة الوطنية من أجل زيادة توطيد السلام. أما التوترات المحيطة بعملية الإصلاح الدستوري في توغو فهي بمثابة تذكير بأن الحوكمة الديمقراطية تقوم على عملية تداولية شاملة تضفي الشرعية على عملية الإصلاح، وتعزز المؤسسات وترسّخ العقد الاجتماعي بين الحكومات والمواطنين.

70 - كما أحثُّ أصحاب المصلحة السياسيين في غينيا - بيساو على الدخول في حوار بناء من أجل استعادة المؤسسات الوطنية، وتهيئة بيئة مواتية لتجديد الحوار بشأن الإصلاحات الحاسمة التي تدعم التماسك والاستقرار الوطنيين.

71 - وإنّي أرحب بالخطوات المقطوعة على سبيل الإصلاح الدستوري في غامبيا وأدعو أصحاب المصلحة السياسيين والوطنيين إلى اختتام هذه العملية ووضع دستور جديد يمثل تطلعات شعبها. وفيما تواصل عملية العدالة الانتقالية في غامبيا إحراز تقدم مطرد، أناشد الشركاء الدوليين تقديم دعمهم الكامل لهذا المسعى الهام من أجل تحقيق التعافي الوطني.

72 - ولئن كان توطيد المؤسسات الديمقراطية في ليبيريا جهدا جديرا بالثناء، فإن إنشاء محكمة جرائم الحرب والجرائم الاقتصادية في البلد، بعد مرور أكثر من عشرين عاما على انتهاء الحرب الأهلية، يبرز مدى الحاجة الماسة إلى العدالة والمساءلة. لذلك، أدعو كل الجهات الفاعلة الوطنية إلى أن تتعاون بحسن نية على هذه العملية، وأدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم اللازم. وفي غينيا، أحث على تعزيز الجهود الهادفة إلى بناء الثقة في المحاكمة الجارية لقضية مجزرة الملعب الرياضي التي وقعت في 28 أيلول/سبتمبر 2009، وذلك بالأخص من خلال ضمان حماية الضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر، وأيضا من خلال تقديم التعويضات الكافية إلى من هم في أمس الحاجة إلى الرعاية من هؤلاء الضحايا.

73 - ولا تزال حالات التأخير في استعادة النظام الدستوري في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية تشكل مصدر قلق. لذلك، أكرر دعوتي إلى البلدان المعنية بأن تعزز تعاونها مع الهيئات الإقليمية والدولية وفي هذا الصدد، أحيط علما بمقترح عقد مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مستقبل التكامل الإقليمي. وسيظل الممثل الخاص يعمل مع جميع الشركاء من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية التي تخدم السكان المتضررين، وتحقق العودة إلى النظام الدستوري، وتوطد الديمقراطية وسيادة القانون والاستقرار على المدى الطويل.

74 - وعلى الرغم من التحسينات المحلية، لا يزال انعدام الأمن المستشري يؤثر بشكل سلبي على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، مما يزيد من تفاقم المعاناة الإنسانية. ومما يبعث على القلق أن عمليات إعادة الاصطفاف الإقليمية قد قللت، في أعقاب حل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها، من قدرة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات على الاستجابة، وذلك في الوقت الذي لم تبدأ فيه آليات وقدرات التنسيق الجديدة، ومنها بالأخص إطار مبادرة أكرا، في العمل بعد. وأرحّب بالزخم الجديد الذي وفره الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب، والإعلان عن إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب في أبوجا، والاتفاق على تعزيز التعاون بين مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وعزم الجماعة الاقتصادية المتجدد على تفعيل

قوتها الاحتياطية لمكافحة الإرهاب بما يتماشى مع خطة عملها للفترة 2020-2024 بشأن القضاء على الإرهاب في غرب أفريقيا. وأنا أحث على التعجيل بتنفيذ هذه المبادرات.

75 - وعلى هذه الخلفية، أدعو حكومات المنطقة والشركاء الدوليين إلى زيادة الدعم المقدم إلى الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، من أجل ضمان تحقيق مكاسب في هذه المنطقة المضطربة. وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى ظهور الإرهاب والتطرف العنيف والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، ستكون لزيادة الاستثمارات في التنمية المستدامة أهمية حاسمة من أجل معالجة العديد من التحديات السياسية والأمنية والإنسانية الرئيسية في المنطقة.

76 - وعلاوة على ضرورة توخي نُهج كلية، لا بد لقوات الأمن في المنطقة من أن تتقيد باستمرار بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال عمليات مكافحة الإرهاب، التي تعتمد فعاليتها على كسب ثقة السكان. ولضمان المساءلة، يجب على السلطات المعنية أن تعمد بسرعة إلى إنشاء آليات ذات مصداقية للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة.

77 - ولا تزال هناك خيبة أمل من عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتمثيل المرأة ضمن المناصب المشغولة بالانتخاب أو التعيين. وأنا أدعو كل الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الحكومات والأحزاب السياسية، إلى استحداث تشريعات بشأن تمكين المرأة، وضمان التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال توفير الموارد اللازمة لذلك.

78 - وأرحب بالتقدم المتواصل الذي ما فتئت تحرزه لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وأشجع كل الأطراف المعنية على تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتمكين اللجنة من الوفاء بالولاية المنوطة بها.

79 - وما تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز شراكتها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الكيانات دون الإقليمية من أجل النهوض بتوطيد السلام والحوكمة الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أن أعرب عن تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللاتحاد الأفريقي ولجميع الشركاء في المنطقة على تعاونهم المستمر مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على جهودهم المتواصلة من أجل توطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.